المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

قسم العلوم الاقتصادية. التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي.

المستوى: سنة ثالثــة. المادة: النظام المصرفي الجزائري.

المدة: ساعـــــة ونصف. الدورة العادية. السنة الجامعية: 2023/2024.

امتحان مادة النظام المصرفي الجزائري.

**الأسئلة:**

**1-** اشرح ما يلي: التوطين البنكي، الدائرة النقدية، الدائرة الحقيقية، الدائرة المالية؟ (2 نقاط)

**2-** ما هي أهداف الإصلاح المالي والمصرفي لعام 1971 الذي عرفته المنظومة المصرفية الجزائرية؟ (3 نقاط)

**3-** ما هي دوافعصدور قانون النقد والقرض 90-10؟ (3 نقاط)

**4-** اشرح باختصار واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر؟ (6 نقاط).

**5**- أنشئت عدة هيئات تقوم بعمليات الرقابة المصرفية في الجزائر، حدد هذه الأجهزة الرقابية؟ (6 نقاط).

**بالتوفيق أستاذة المادة**

**الإجابة النموذجية للامتحان مادة النظام المصرفي الجزائري.**

ج1: إشرح ما يلي:

**\* التوطين البنكي:** وهو إجباري؛ بحيث لا يحق للمؤسسات التعامل مع أكثر من بنك واحد يتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الأخيرة إجباريا بجعل كل عملياتها في بنك واحد، وهنا البنوك والمؤسسات ليس مخيرة في عملية التوطين بإعتبار أن المؤسسات الموجودة وزعت بقرار من وزارة المالية على البنوك التجارية الموجودة، إقرار مبدأ التخصص القطاعي للبنوك، بحيث كل بنك متخصص في التعامل وتمويل قطاع اقتصادي محدد. (0.5نقطة)

**\*الدائرة النقدية:** وهي السلطة التي تتخذ القرارات النقدية ويمثلها البنك المركزي. (0.5 نقطة)

**\*الدائرة الحقيقية:** هي هيئة التخطيط التي تقوم بإعداد المخططات التنموية الموجهة للاقتصاد. (0.5 نقطة)

**\* الدائرة المالية:** ويقصد بها الهيئة التي تقوم بإعداد الميزانية العامة للدولة وتمثلها الخزينة العمومية. (0.5 نقطة)

ج2: أهداف الإصلاح المالي والمصرفي لعام 1971 الذي عرفته المنظومة المصرفية الجزائرية هي: تعميم القروض، لا مركزية تمويل الاستثمارات، مركزية الموارد. (3 نقطة)

ج3: دوافعوأسباب صدور قانون النقد والقرض 90-10 هي:

* **دوافع نقدية:** جاء هذا القانون من أجل مراجعة جذرية للنصوص القانونية التي تحكم النشاط المصرفي في الجزائر على الوجه الذي يتناسب مع التطورات الحاصلة على الصعيد الداخلي والخارجي بما يسمح للبنوك من أداء دورها بفعالية، وبما يسمح للسلطات النقدية من إدارة السياسة النقدية بصرامة وأكثر استقلالية.
* **دوافع اقتصادية:** تقوم البنوك والمؤسسات المصرفي بوظيفة الوساطة المالية، وتلعب دور هاما في تمويل التنمية الاقتصادية، ونظرا لهذا الدور فإن أي إصلاح اقتصادي لا يكتمل ما لم يواكبه إصلاح في النظام المصرفي والمالي بما يسمح من تمكين البنوك من أداء دورها كاملا في تجميع الموارد وتخصيصها نحو المشاريع والأنشطة الاقتصادية بفعالية، ومن المعلوم أنه كلما زادت كفاءة القطاع المصرفي وتحسن دوره في مجال الوساطة المالية كلما انعكس ذلك إيجابا على الوضع الاقتصادي.
* **دوافع تقنية:** ترتبط هذه الدوافع بالتطورات التقنية التي حدثت في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتوظيفها في مجال الصناعة المصرفية، والتوسع في استخدام وسائل الدفع الالكتروني وتحديث وعصرنة أنظمة الدفع والربط الشبكي بين البنوك وإدخال أنظمة المقاصة الالكترونية. (3 نقاط)

**ج4: واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر:** رغم التطور السريع لوسائل الدفع الالكتروني حول العالم، ليشمل مختلف المجالات، إذ تعد أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن، ما تزال الجزائر في منأى عن هذه المستخدمات وعلى الرغم من أن العديد من الدول العربية قد قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال، وكل ما يمكن الحديث عنه هو بطاقات السحب وتفعيل بعض الآليات الأخرى:

**\* يطاقات السحب:** سنة 1995 أنشأت شركة ذات أسهم بـرأس مال قدره267 مليون دينار جزائري لصنع بطاقة مصرفية من طرف ثمانية مصارف هي: " البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائري الخارجي، الصندوق والوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية الحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك البركة"، وتضم حاليا 17 عضو 7 بنوك عمومية و9 خاصة، كما أوكلت لهذه الشركة المهام التالية: تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري، تطوير وتسيير التعاملات النقدية بين المصارف،تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تناول النقود،وضع الموزعات الآلية في المصارف والتي تشرف عليها الشركة.

هذه البطاقة المستحدثة خاصة بالسحب؛ حسب المقاييس المعمول بها دوليا وطيع الإشارة السرية، وتنشأ هذه الخدمة عن طريق عقد يبرمه المصرف مع شركة SATIM، يحدد فيه التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال وإجراءات التسليم بالإضافة إلى عملية الربط بين الموزعات الآلية ومصالح SATIM بواسطة شبكة اتصال حيث تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية أو محولة بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات ما بين المصارف.

**\* الشبكة النقدية بين المصارف:** في سنة 1996 أعدت شركة SATIM مشروعا لإيجاد حل للنقد بين المصارف، وأول مرحلة لهذا المشروع الذي بدأ في العمل سنة 1997 في إعداد شبكة نقدية إلكترونية بين المصارف في الجزائر، هذه الشبكة لا تعطي الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محليا؛ وبالتالي يمكن للمصارف الوطنية والأجنبية الخاصة والعامة أن يقدموا إلى كل زبائنهم خدمة سحب الأموال بواسطة الموزع الآلي. كما تعمل SATIM على ضمان حسن سير عملية السحب وتكامل الموزعات الآلية مع عدد من المصارف، هذا بالإضافة إلى تأمين قبول البطاقة في جميع مصارف المشاركين، وإجراء عمليات المقاصة لصفقات السحب بين المصارف هذا بالإضافة إلى تأمين تبادل التدفقات المالية بين المشاركين والمؤسسة المسؤولة عن المقاصة، كذلك تعمل هذه الشركة على مراقبة البطاقات المزورة وكشف كل التلاعبات.

**\* مركز معالجة النقدية مابين المصارف:** تشرف شركة SATIM على مركز المعالجة النقدية بين المصارف وتعمل على ربط مراكز التوزيع مع مختلف المؤسسات المشتركة لوظيفة السحب؛ حيث يتولى هذا المركز ربط الموزع الآلي بمقدم الخدمة بواسطة خطوط عبر الشبكة الوطنية ومركز للاعتراض على البطاقات الضائعة أو المزورة.

فعملية السحب تتم بطلب ترخيص يوجه إلى مركز الترخيص بالوكالة الذي يقبل أو يرفض الطلب، وفي حالة القبول يراقب المركز السقف المسموح به أسبوعيا لكل زبون، كما يراقب هذا المركز الإشارة السرية، كما أن السحب الذي يتم بالبطاقة لا يمكن الرجوع فيه بعد ذلك، وعلى الساعة الصفر يقوم المركز بمعالجة كل الصفقات التي قامت في ذلك اليوم، وتنظمها حسب كل مصرف موجود في الشبكة بين المركز وجميع المصارف المشاركة، وتسجل العمليات لدى جميع المصارف ويتم إجراء عملية المقاصة في مركز الصكوك البريدية التي لها حسابات المصارف.

إن عملية السحب تتم في أسلوب نصف مباشر فتوجد شبكة بين المصارف وشركة "ساتيم" وهذا ما خلق نوعا من المخاطر، إضافة إلى إحجام الناس عن التعامل بهذه الوسائل مما جعل الإقبال عليها ضعيف؛ لعدة أسباب أهمها كثرة الأعطاب والأخطاء، التوزيع الغير جيد للموزعات الآلية وأيضا ميول الأفراد للحرية والإحجام عن إظهار أي معلومات أمام الناس. لذا بقيت النقود العادية الأكثر استعمالا في المعاملات لدى الجزائريين، لانعدام الثقة في وسائل الدفع الالكتروني.

توجد في الجزائر العديد من البطاقات الإلكترونية المستعملة من طرف البنوك، أهمها: البطاقة السحب ما بين البنوك CIB، البطاقات الدولية، يطاقة بريد الجزائر الذهبية،وتوجد في الجزائر بطاقات دفع إلكترونية أخرى تسمح لمالكها تنفيذ بعض التعاملات إلكترونيا مثل: بطاقة الدفع " نفطال" التي تسمح بتسوية مشتريات مشتقات النفط للزبون على مستوى محطات " نفطال"، كما توجد بطاقة " الشفاء"، وهي بطاقة خاصة بالمؤمنين نصدرها مصالح الضمان الاجتماعي والتي تسمح بتسديد فارق التأمين فقط في حالة المرض أو شراء الأدوية. ………………...(8 نقاط )

ج5: أنشئت عدة هيئات تقوم بعمليات الرقابة المصرفية في الجزائر، نوردها في ما يلي:

**- اللجنة المصرفية كسلطة رقابية:** وتتمتع بسلطة إدارية وقضائية، وقد اتخذت العديد من الإجراءات والقرارات القضائية في هذا المجال.

**- مركزية المخاطر:** ينظمها ويسيرها بنك الجزائر، ويتم على مستواها جمع البيانات المتعلقة بالمستفيدين من القروض؛ وتضم هذه البيانات أسماء أصحاب القروض، مبلغ وسقف القرض، طبيعة القرض، مبالغ القروض المتعثرة عن السداد، الضمانات المقدمة عن تلك القروض؛ وهذا من جميع البنوك والمؤسسات المالية.

**- مركزية عوارض الدفع:** بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 تم إنشاء مركزية عوارض الدفع؛ حيث أجبرت البنوك والمؤسسات المالية الانضمام إلى مركزية عوارض الدفع من أجل تقديم كل المعلومات الضرورية لها، والمرتبطة بالحوادث والمشاكل.

**- جهاز مكافحة إصدار الشيكات دون رصيد:** تم إنشاؤه بموجب القانون رقم:92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992، ليدعم ضبط قواعد عمل وسائل الدفع وهي الشيكات، حيث يعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيك سواء لعدم الكفاية أو لعدم وجود الرصيد أصلا…………………………………… (6 نقاط)